PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Wafd**
DATE:	**23-June-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Fuel Subsidies Put President's Approval of New Budget at Risk**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Abdel Qader Ismail**

الحكومة تتجاهل إعلانه لأول مرة..

دعم الوقود يهدد موافقة الرئيس على الموازنة الجديدة

توقعات بخفضه إلى ٦١ مليار جنيه.. ومخاوف من ارتفاع أسعار المنتجات البترولية

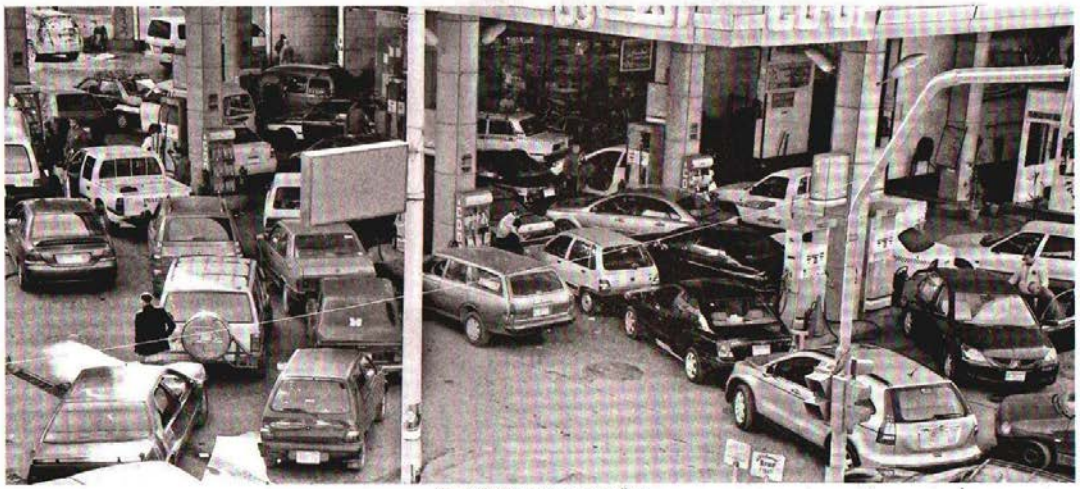

الوقود بند مهم فى ميزانية الدولة

كتب – عبد القادر إسماعيل:

تسبب دعم المنتجات البترولية في الموازنة الجديدة للعام المالي ٢٠١٥ – ٢٠١٦ في حدوث حالة ارتباك شديدة لدى الحكومة، مما أدى إلى عدم قيام مجلس الوزراء لأول مرة بالإفصاح عن حجم مخصصات دعم الوقود ضمن إعلان مشروع الموازنة الجديدة، وكشفت مصادر مطلعة بوزارة المالية أن هناك اختلافا بين وزراء المجموعة الاقتصادية وتحديدا بين وزيري المالية والبترول حول تقدير الدعم المستهدف للمنتجات البترولية هذا العام، وذلك في ضوء انخفاض دعم البترول والغاز الطبيعي في الموازنة الحالية التي تنتهي في ٣٠ يونيو الجاري بواقع ٣٠ مليار جنيه عن المستهدف بواقع ١٠٠ مليار، وذلك نتيجة تراجع السعر العالمي للبترول خلال النصف الثاني من العام المالي الجاري.

وكشفت المصادر أن دراسات تقدير حجم دعم الطاقة في الموازنة الجديدة تتجه إلى حدوث تخفيض جديد في حجم الدعم بواقع ٩ مليارات جنيه ليصل إلى نحو ٦١ مليارا، مما يزيد من مخاوف حدوث زيادة جديدة في أسعار المنتجات البترولية، الأمر الذي يهدد موافقة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية على مشروع الموازنة، وإمكانية تكرار رفضه مشروع الموازنة كما حدث بالعام الماضي!!

ويعتمد فكر الحكومة في خطة الدعم للموازنة الجديدة للعام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ على التمسك بالنقشف، حيث وضعت وزارة المالية مبدأ رئيسيا لمشروع الموازنة يحمل عنوان «لا بديل عن استكمال ترشيد دعم المواد البترولية»، وحول ما يتعلق بدعم المواد البترولية في الموازنة المقبلة رأت الحكومة أنه لا بديل أمامها عن استكمال تنفيذ خطة الترشيد، وذلك على الرغم من قيامها برفع أسعار بيع العديد من المواد البترولية بداية العام المالي الحالي، بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول عالميا بشكل كبير، إلا أن الحكومة ترى أن أسعار البيع المحلية لا تزال دون الحد الأدنى الذي يغطي تكلفة إنتاج هذا الخام محليا، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الخام الذي يتم استيراده لسد الفجوة ما بين الإنتاج والاستهلاك المحلي. وتشمل خطة الحكومة الجديدة تطبيق منظومة البطاقات الذكية في توزيع المنتجات البترولية المدعمة بهدف تحقيق استهداف أفضل لمستحقي الدعم، حيث تم اتخاذ إجراءات إصلاحية سعرية خلال المرحلة الأولى في يوليو ٢٠١٤ توفر نحو ٤٦ مليار جنيه من دعم المواد البترولية.

كما تعتزم الحكومة استكمال تطبيق خطة ترشيد دعم الكهرباء، وتشمل تنفيذ القرار الصادر من رئيس الوزراء رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن تحديد أسعار الكهرباء لمختلف فئات الاستهلاك على مدى السنوات الخمس القادمة، بالإضافة إلى خطط ترشيد إنارة الشوارع، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية وبيعها للشبكة الرئيسية بأسعار مجزية ورفع كفاءة محطات توليد الكهرباء.

هانى قدرى

واكتفى مجلس الوزراء في إعلانه عن مشروع الموازنة الجديدة بتناول خطة السيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة والدين العام، وذلك من خلال تخفيف أعباء خدمة الديون على الأجيال المقبلة وتوجيه هذه الموارد إلى مجالات تنموية، حيث تضمن مشروع الموازنة تطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية يتحملها أساسا أصحاب الدخل الأعلى أخذا في الاعتبار توجيهات رئيس الجمهورية بتخفيف الأعباء على الفئات الأقل دخلا والذي شمل إعفاء الشرائح الثلاث الأقل استهلاكاً للكهرباء، حتى ٢٠٠ كيلووات/ساعة في الشهر من الزيادة في أسعار الكهرباء، بالإضافة إلى استمرار ترشيد دعم الطاقة من خلال سياسة متكاملة للطاقة تهدف لتحقيق أفضل استخدام لموارد الطاقة المتاحة، وتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتنمية الاستثمارات في مجال البترول والغاز، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في إنتاج وتوليد الطاقة.

وكان مجلس الوزراء أقر نهاية الأسبوع الماضي مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ تمهيدا لرفعه لرئيس الجمهورية، وتضمن العجز المقدر في مشروع الموازنة بنحو ٢٨١ مليار جنيه أو ما يعادل ٩,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ١٠.٨٪ عجز متوقع للعام المالي الجاري ومقارنة بعجز بلغ نحو ١٢.٨٪ خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤. وتقدر إجمالي الإيرادات العامة في مشروع الموازنة بنحو ٦١٢ مليار جنيه بزيادة ٢٦٪ عن العام الحالي، بينما تقدر المصروفات العامة بنحو ٨٨٥ مليار جنيه بزيادة ٢٠٪ عن المتوقع خلال العام الجاري. كما يبلغ إجمالي الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية المباشرة والبعد الاجتماعي في مشروع موازنة العام المالي القادم كما يقول الوزير نحو ٤٣١ مليار جنيه وهو يمثل ٤٩٪ تقريبا من جملة الإنفاق العام وبزيادة ١٢٪ على العام المالي الجاري. كما تم تخصيص مبلغ ٣٨.٤ مليار جنيه لتمويل منظومة دعم الخبز والسلع الغذائية، وبلغ إجمالي الإنفاق على الصحة نحو ٦٤ مليار جنيه بزيادة ١١.٣ مليار جنيه أو نحو ٢١.٥ ٪ على العام السابق، كما تتضمن الموازنة أعلى زيادة في تمويل الاستثمارات من موارد الموازنة العامة، حيث بلغت جملة تلك الاستثمارات ٥٥ مليار جنيه مقابل ٤٥ مليار جنيه في موازنة العام المالي الجاري بزيادة تصل إلى نحو ٢٢.٢٪.